على هامش اللقاء التشاوري لرؤساء الجامعات الحكومية والقيادات الأكاديمية والسكانية

عدد من رؤساء الجامعات اليمنية يتحدثون لـ(14 أكتوبر):

وجود الوعي السكاني في مناهج الجامعات سيساعد في تطويرالمجتمع

وجود مادة خاصة بقضايا السكان كفيلة بتكوين السلوك الصحي والديمغرافي في المسؤول

علم السكان من المواد الهامة والحساسة لأنها مرتبطة بقضايا التنمية

عقد نهاية الأسبوع الماضي بمركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء وعلى مدى يومين اللقاء التشاوري الثاني لرؤساء الجامعات الحكومية والقيادات الأكاديمية والسكانية لمناقشة وإقرار دليل إدماج قضايا السكان في مناهج التعليم الجامعي.

ويحتوي الدليل الذي تمت مناقشته وإقراره على عشرة محاور إلى جانب مدخل عام وهي (تركيب وتوزيع السكان، السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية السكان والبيئة، الصحة والسكان، الهجرة، السكان والتنمية، الدين وقضايا السكان الشباب والمراهقون،النهوض بأوضاع المرأة،الإعلام،والتواصل السكاني)

صحيفة 14أكتوبر التقت على هامش اللقاء التشاوري عدداً من رؤساء الجامعات الحكومية واستطلعت آراءهم حول أهمية الدليل وإدماج قضايا السكان في التعليم الجامعي وإلى التفاصيل

الدكتور/خالد عبدالله طميم،رئيس جامعة صنعاء تحدث بداية وقال:

استطلاع/ بشيرالحزمي

اللقاء اليوم هو نتاج للقاءات سابقة تم إعداد الدليل الإرشادي الخاص بإدماج مادة السكان في مناهج الجامعات اليمنية،طبعاً بالنسبة لإدماج مادة السكان في المناهج لها أهمية كبيرة جداً لأنها سوف تساهم في وعي الطلاب والطلاب هم الشريحة المستهدفة من هذه المادة والطلاب سوف يساعدون في نشر الوعي المجتمعي لأنه يوجد في الجامعات الطلاب الذين سوف يتخرجون من الجامعة وسوف يكونون الأسرة،وكلما أعطينا الطلاب هذه الثقافة السكانية سوف تحد من الاختلالات الخاصة بالسكان،وعملية التخطيط والتنظيم في المجال السكاني سوف تساعدنا ولن نخاطر من أجل أن نزيد من الإشكاليات السكانية التي نحن في أمس الحاجة إلى أن ننشر الوعي السكاني بين أفراد المجتمع.

وعن المراحل اللاحقة التي ستلي مناقشة وإقرار هذا الدليل قال إنه سوف يتم تدريس هذه المادة في ثلاث جامعات حكومية وسنختار الجامعة مثلاً في صنعاء وتعز وعدن على أساس تمثل هذه الجامعات الثلاث بعينات يتم تجربة أو وضع هذا المنهج واختباره وعند نجاح هذا المنهج سوف يعمم على بقية الجامعات وعندما يحصل بعض القصور سوف يعاد النظر فيه وتطويره.

وأوضح أن ظاهرة السكان هي من أهم الظواهر التي يجب أن نتناولها في مجتمعاتنا ويجب أن تصاحب هذه المناهج دراسة متعمقة في المنهج لكي تصل للطلاب.لأنهم المستهدفون والشريحة الهامة في المجتمع وسيقومون بدورهم في نقل ما سيدرسونه إلى أسرهم ومجتمعهم.

وقال إنه كلما حاولنا أن نرعى الرعاية الكاملة للسكان كلما استطعنا أن نحد من المشاكل التي يعاني منها المجتمع سواء مشكلة الفرد أو البطالة أو الأمراض المستعصية أو الإعاقة والمرتبطة أساساً بالسكان.

وأشار إلى أن السكان هم الهدف الرئيسي من أجل التنمية المستدامة في مجتمعاتنا وأن الوعي السكاني عندما يصاحبه الإرشاد من قبل الجامعات والمساجد سيشكل هذا الوعي فارقاً في المجتمع اليمني لأننا سنجنب المجتمع من العديد من الإشكاليات موضحاً أنه كلما طبقنا مثل هذه المناهج في جامعاتنا سوف نحقق لمجتمعنا الفائدة.

د- خالد عبدالله طميم ■ د-احمد محمد شجاع الدين ■ د-صالح فضل السلامي ■ د-محمد عبدالله الصوفي

مادة هامة وحساسة

أما الدكتور/ أحمد محمد شجاع الدين - رئيس جامعة إب والذي أعرب في بداية حديثه عن شكره وتقديره لصحيفة (14 أكتوبر) لاهتمامها في متابعة الأنشطة السكانية وذلك من خلال صفحتها السكانية التي تصدر عنها كل أسبوع.

وقال أن صحيفة 14 أكتوبر هي زاخرة بكثير من المواضيع ومتعددة ومتنوعة في تناولها لكثير من القضايا في مختلف جوانب الحياة.

وأوضح أن اللقاء التشاوري في إعداد مفردات مادة علم السكان التي سيمكن تدريسها في الجامعات اليمنية هو في اعتقاده لقاء مهم والحوار الدائر مابين رؤساء الجامعات والمتخصصين من أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس مادة علم السكان هو أيضاً مهم جداً لأنه يعمق المفاهيم السكانية ويعمق روح التواصل وروح التفاعل مع مادة علم السكان والتي تعتبر من المواد الهامة والحساسة جداً في نفس الوقت، وقال أن أهميتها نابعة من كونها مرتبطة بقضايا التنمية وقضايا التطور وقضايا مستقبل الأجيال القادمة، وحساسة لأنها تتناول كثيراً من ردود أفعال الناس سلباً أو إيجابا وبالتالي لابد أن تتم الرؤيا لهذا الأمر بنوع من الموضوعية وبروح المسؤولية وما يجب أن تكون عليه في المستقبل.

وأضاف أن هذا اللقاء إذا لم يتوج بلقاءات متعددة وإذا لم يتوج إلى مرحلة أن يخرج هذا الكتاب إلى حيز الوجود وإذا لم يتوج هذا اللقاء إلى وجود إمكانيات مادية كافية سواء من قبل الدولة أو منظمات المجتمع المدني أعتقد يمكن أن تظل مادة علم السكان حبيسة المكاتب.

وتمنى أن يكون هذا اللقاء والتشاور والحوار بداية حقيقية للإنطلاق إلى افاق أوسع في مجال العمل السكاني وفي مجال تفهيم الناس بأهمية ربط قضايا البيئة والهجرة وقضايا التنمية وقضايا التعليم والصحة وكثير من جوانب الفقر وكثير من جوانب المسألة السكانية لأن هذه كلها وكل المشاكل التي حصلت في الوقت الحاضر هي نتيجة للنمو السكاني المفرط يصل إلى 15 فرداً من الذكور والإناث أعتقد أنه يصعب تربيتهم وتوجيههم التوجيه الصحيح ويصعب أيضاً معرفة متطلباتهم، ومن هذا المنطلق أتمنى أن يكون هذا الملتقى وهذا الحضور وهذا التشاور هي البداية الحقيقية لأن يصبح علم السكان مادة حقيقية أساسية ومتطلباً من متطلبات الجامعة في كل الجامعات اليمنية وحينما سنتمكن من المواءمة مابين الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد ومابين النمو السكاني السنوي وستوجد إنشاء الله نهضة تنموية فاعلة في مختلف المجالات.

الجامعة ودورها في التوعية بالمشكلة السكانية

وعن اهتمام وتفاعل جامعة إب مع مختلف القضايا السكانية قال رئيس جامعة إب إن اهتمام بهذا الجانب نابع من أن محافظة إب مساحتها 5500 كيلومتر مربع وعدد السكان فيها وصل اليوم إلى مليونين وأربعمائة ألف نسمة، ومحافظة إب تعتبر من المحافظات الأكثر كثافة سكانية في الجزيرة العربية ومن الأكثر كثافة سكانية في الكيلومتر مربع الواحد في اليمن، ومن هذا المنطلق ((أرض محدودة وكثافة سكانية عالية ومشاكل اجتماعية متعددة وكبيرة)) أدى هذا الأمر إلى أن الجامعة لابد أن يكون لها دور في توعية الناس في المباعدة بين كل مولود وأخر وهنالك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تحث المسلم على المباعدة بين كل مولود وآخر لقوله تعالى في محكم كتابه "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة" وقوله تعالى أيضاً "وحمله وفصاله ثلاثون شهراً" فإذا اتبعنا تعاليم الدين الإسلامي الحنيف سنجد أن هناك أسراً سعيدة ومتماسكة في جميع أنحاء اليمن لكن ما تعانيه محافظة إب أعتقد أنها معاناة كبيرة بسبب الفقر الذي يزيد في المشاكل الاجتماعية والدليل على ذلك أن محافظة إب لأكثر من ستة أعوام وهي الأولى في المشاكل الاجتماعية من خلال إحصائيات وزارة الداخلية وهذا ما يتطلب إلى أن الجميع لا بد أن يتعاونوا في هذا الاتجاه، وهذا ما دفع جامعة إب إلى أنها تقيم الكثير من ورش العمل والندوات التي لها صلة بالمسألة السكانية وتوعية الناس في الأخذ بأهمية المفهوم السكاني وإن شاء الله أن الفترة القادمة سيكون فيها مزيد من التفاعل ومزيد من الأنشطة والفعاليات السكانية في جامعة إب بما فيه خير ومصلحة المجتمع المحلي من أبناء محافظة إب.

يتناول الدليل قضايا عديدة مهمة

من جانبه قال الدكتور/ محمد عبدالله الصوفي - رئيس جامعة تعز إن أهمية الدليل الخاص بإدماج قضايا السكان بالتعليم الجامعي تكمن في أهمية القضايا السكانية التي يتناولها هذا الدليل، فالدليل يتناول قضايا مهمة مثل السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية ويتناول السكان والبيئة وكيف يؤثر السكان على البيئة بحكم التفاعل مع هذه البيئة إن إلمام الطالب في مرحلة التعليم الجامعي بل والمواطن بشكل عام في الوطن بهذه المفاهيم سينعكس على حياته وتفاعله مع بيئته والتعامل معها بشكل سليم وجيد بما لا ينعكس على حياته العامة بشكل عام، والدليل يحتوي على قضايا عديدة مهمة لا بد من أن يكون هناك نوع من الفهم والإدراك لطلبة الجامعات اليمنية لها وهذا الدليل سيكون موحداً لكل الجامعات اليمنية وليس هناك تفرد به لجامعة بعينها ولكن كيف ينفذ هذا الدليل داخل قاعات المحاضرات؟ وقد يختلف من جامعة إلى أخرى ومن مستوى إلى آخر وفي الأصل أن المفاهيم السكانية أو القضايا السكانية ستكون من المقررات التي ينبغي أن يدرسها كل طالب في الجامعات اليمنية لأنها ستصير كمتطلبات عامة لكل الطلاب وليس خاصة بجامعة دون أخرى.

وأعتبر أن القضية هي قضية تعليمية في الأساس كونها متطلباً عاماً يدرسه كل الطلاب في كل الجامعات اليمنية فلا شك أن الأشخاص الذين قاموا بتأليف المحاور الموجودة في هذا الدليل هم في الأساس باحثون ولذلك تجد أن هناك معلومات يتضمنها هذا الدليل لا يمكن أن تجمع إلا من خلال البحوث وهي بالفعل قد جمعت من خلال بعض الدراسات والبحوث، واعتقد أنها ثمار وفوائد أنشطة البحث العلمي في هذه الجوانب.

خطوة هامة نحو تعزيز الوعي بالقضايا السكانية

من جهته قال الدكتور/ صالح فضل السلامي/ رئيس الجامعة عمران إن هذا اللقاء الذي يضم عدداً من رؤساء الجامعات الحكومية والقيادات الأكاديمية والسكانية يعتبر لقاء هاماً ويعد تتويجاً للهجود الكبيرة التي بذلت خلال السنوات السابقة لإعداد هذا الدليل الذي يحتوي على العديد من القضايا والمحاور السكانية الهامة.

وأعتقد أن إنجاز هذا الدليل يعتبر خطوة هامة على طريق إدماج القضية السكانية في مناهج التعليم الجامعي وذلك بمادة علمية يتم تدريسها لطلاب الجامعات وهو ما سيكون له الأثر الطيب في تعزيز الوعي بالقضايا السكانية وسيساعد في التغلب على المشكلات السكانية ومواجهة تحدياتها لأن الشباب المستهدفين من هذه المادة سيشكلون نواة للتغيير وأداة لمواجهة ومجابهة العديد من المشاكل والتحديات السكانية وفي طليعتها مشكلة النمو السكاني المتسارع خصوصاً وأن هؤلاء الشباب هم في سن الزواج وبالتالي فإن وجود مادة خاصة السكان في النهج الجامعي سيمكن الشباب من إكتساب الخبرات والمعارف وتكوين الاتجاهات والمواقف والسلوك الصحي والديموغرافي المسؤول.

وطبعاً نحن نعول على هؤلاء الطلاب الكثير في نقل وإيصال كل ما ستعلمونه ويكتسبونه في هذا الجانب إلى أقرانهم وأسرهم وكل أفراد المجتمع المحيطين بهم.

ونأمل أن تكلل هذه الجهود بالنجاح وأن تتحقق كل الأهداف المرجوة وأن تساهم هذه الخطوة في الحد من تفاقم المشكلة السكانية في بلادنا وأن تكون خطوة رئيسية هامة إلى جانب خطوات أخرى عديدة مطلوبة للتغلب على كل المشاكل والتحديات السكانية التي تعاني منها بلادنا وفي مقدمتها مشكلة النمو السكاني المرتفع.

المجلس الوطني للسكان
NATIONAL POPULATION COUNCIL
إشراف/ الأمانة العامة

لماذا تنظيم الأسرة في مجتمعنا؟؟؟

فايزة أحمد مشورة

لا تعتبر العواطف بين الزوج والزوجة من المتطلبات الأساسية في المجتمعات العربية بالذات في بناء الأسرة البناء السليم والمتوازن فالاستقرار واختيار الشريك المناسب لابد ألا يخضع للعواطف لأنها من الممكن أن تنهار بسبب تلك العواطف فكما تختلف العائلات العربية من بيئة إلى أخرى في عاداتها وتقاليدها ومستوى التعلم والوضع الاقتصادي والاجتماعي تتميز العائلة العربية في مكوناتها وخصوصيتها عن باقي البلدان بالترابط الاجتماعي واحترام القيم إلى جانب تميزها في تكوينها حيث تميل بطبيعتها إلى أن تكون كبيرة بالرغم من تميز العائلة في العقود الأخيرة لأن تكون صغيرة بالرغم من الاختلافات من حيث الميزات والخصائص للأسرة اليوم والتي تحتاج لمتطلبات تزيد عن مستوى دخل رب الأسرة أو من يعول نفقات واحتياجات أفرادها كباراً وصغاراً والسؤال هنا يطرح نفسه لماذا لجأت الأسرة إلى التنظيم؟والجواب مرتبط بالمعتقدات والحاجة إلى القوة أو العمل وهذا ما نجده بالأسرة التي غير المنظمة والتي يكثر فيها الإنجاب مقارنة بالأسرة التي تميل إلى التنظيم لأنه في الوقت الراهن اختلفت أنماط التفكير وطريقة فهم التطور والحاجة الماسة إلى الكسب المادي والتحصيل العلمي ناهيك عن الظروف الاقتصادية التي فرضت نفسها بقوة وانعكس ذلك من خلال الهجرات من المدينة إلى القرية وبعضها من القرية إلى المدينة كما يمكننا التركيز في مهام الأسرة والتي منها التوليد والحماية والتطبع الاجتماعي..والحماية ا..إلخ.

وخلاصة القول إن التنظيم يعني الحصول على المعلومات والخدمات الجيدة للأسرة كما يمكنها من الادخار لأغراض التعليم وزيادة حصولها على فرص العمل والجدية في الإنتاج وتنظيم الأسرة أيضاً يعني تحسين الوضع الصحي والخدمات التي تحتاجها الأسرة فإذا استطاعت العائلة تنظيم نسلها استطاعت تنظيم حياتها وتحديد مساراتها بوضوح.

غرسات تنظيم الأسرة

عبارة عن كبسولة صغيرة مصنوعة من البلاستيك تحتوي على هرمون لمنع الحمل يتم وضعها تحت الجلد مباشرة في الجزء الأعلى للذراع

كيفية استخدام الوسيلة:
زراعة كبسولة واحدة تحت الجلد في أسفل الذراع حيث تفرز هذه الكبسولة هرمون بروجستين يمنع الحمل لمدة ثلاث سنوات.

المميزات:
- دو فعالية عالية
- يبدأ مفعولها خلال24ساعة بعد التركيب
- طويلة المفعول حيث يمتد مفعولها إلى ثلاث سنوات
- تناسب جميع النساء حتى اللائي يعانين من الآم في المعدة أو الإسهال
- لا يؤثر على إدرار الحليب عند الأم المرضعة
- مريحة ولا تعيق النساء من مزاولة أعمالهن

السلبيات:
- غرس الكبسولة وإزالتها يجب أن يتم بواسطة مقدم خدمة مدرب
- يمكن حدوث تغيرات في الدورة الشهرية مثل نزول نقط دم أو نزف بسيط في غير موعد الحيض أو قد يحدث إنقطاع للحيض.
- قد تشكو بعض النساء من بعض الآثار الجانبية مثل صداع وغثيان- تغيرات في الشهية للأكل- زيادة الوزن وهذه الأعراض الجانبية لا تحدث لمعظم النساء ويزول أغلبها خلال السنة الأولى من الاستعمال دون علاج.

وزير الصحة العامة والسكان لـ(14 أكتوبر):

الرعاية الصحية الأولية ومنها الصحة الإنجابية تحظى بأولوية في السياسة الصحية

صنعاء/بشير الحزمي:

أكد الدكتور/عبدالكريم يحيى راصع وزير الصحة العامة والسكان أن الرعاية الصحية الأولية وبالأخص الصحة الإنجابية في اليمن تحظى بأولوية من القيادة العليا في السياسة الصحية لوزارة الصحة العامة والسكان وهي جزء لا يتجزأ من أهداف السياسة الوطنية للسكان للفترة(2025-2001) لتحسين حالة الصحة الإنجابية.

وقال إنه وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي تحقق في خدمات الصحة الإنجابية ما زالت وزارة الصحة تواجه الكثير من التحديات ومن أهمها التشتت السكاني والتوزيع الجغرافي والديمغرافي ومعدل وفيات الأمهات(100000.365) ولادة حية،ومعدل وفيات حديثي الولادة(37 حالة وفاة/1000ولادة حية)،وتأمين مستوى صحي أفضل لكل أفراد الأسرة في إطار الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة،وارتفاع معدل الخصوبة6.2%وكذا النمو السكاني(3.1).

وأشار إلى أن من المعالجات الموضوعة والجارية العمل عليها في هذا الجانب الرعاية التوليدية أثناء الحمل وبعد الولادة وفقاً للخبرة المكتسبة التي ثبت نجاحها،الطوارئ التوليدية،تدريب القابلات وكوادر الصحة الإنجابية على المعارف والمهارات ذات الصلة،رفع وعي المجتمع بقضايا الصحة الإنجابية،مجانية التوليد ووسائل تنظيم الأسرة،أن تتم الولادة تحت إشراف كادر مؤهل،رعاية الطوارئ التوليدية به في ذلك رعاية الوليد،وتأمين الخدمات الصحية ذات الجودة العالية فيما يخص تنظيم الأسرة والمشورة والاتصال،بالإضافة إلى الوقاية والمعالجة للأمراض المنقولة جنسيا.

وأوضح أنه قد تم إنشاء اللجنة التقنية للصحة الإنجابية بعضوية المنظمات المانحة والدول الداعمة والجهات ذات العلاقة.